



1671,4 دولاراً بين أعلى وأدنى سعر للأونصة منذ بداية العام.. ويونيو سجل القاع عند 3955,4 دولاراً ويناير الأعلى بـ 5626,8 دولاراً

رحلة أسعار الذهب في 2026.. أين كانت أفضل فرصة للشراء؟

- يناير سجل أعلى سعر عند 5626,8 دولاراً للأونصة.. بمكاسب شهرية 1307,1 دولارات
- سعر الذهب أقل نسبياً في مارس عند 5299 دولاراً.. لكنه أعلى مكسباً بـ 1309,7 دولارات
- يونيو سجل أدنى سعر منذ بداية العام عند 3955,4 دولاراً.. إلا أن مكاسبه 621,9 دولاراً فقط
- 265,5 دولاراً مكاسب الأونصة خلال أول 15 يوماً من سبتمبر 4558,5 دولاراً أعلى سعر

سعر. وتكشف المقارنة بين الأشهر أن مارس تصدر قائمة الأشهر من حيث الفارق بين أعلى وأدنى سعر، بفارق بلغ 1309,7 دولارات للأونصة ونسبة 31,75٪، يليه يناير بفارق 1307,1 دولارات ونسبة 30,26٪، ثم فبراير بفارق 875,8 دولاراً ونسبة 19,80٪، فيما جاء أبريل ومايو بفروق أقل بلغت 365,5 و387,8 دولاراً على التوالي.

أما يونيو، فحمل القاع السنوي عند 3955,4 دولاراً، بينما كان يوليو صاحب أقل متوسط شهري عند 4088,73 دولاراً للأونصة. في المقابل، بلغ متوسط فبراير أعلى مستوى شهري عند 5031,88 دولاراً.

وبذلك، فإن الإجابة عن سؤال «متى كان أفضل وقت لشراء الذهب؟» تعتمد على المعيار المستخدم، فإذا كان البحث عن أدنى سعر فعلي منذ بداية العام، فإن القاع جاء في يونيو عند 3955,4 دولاراً للأونصة، أما إذا كان المعيار هو متوسط السعر خلال الشهر، فقد سجل يوليو أدنى متوسط عند 4088,73 دولاراً.

وتؤكد حركة الذهب أن الفرص السعيرية لم تكن مرتبطة بنقطة واحدة فقط، إذ شهد كل شهر تقريباً مساحة بين أعلى وأدنى سعر، وكان أكبرها في مارس بفارق تجاوز 1309 دولارات للأونصة، بينما كانت الفروق الأقل في يوليو وأول 15 يوماً من سبتمبر.

أن أدنى سعر فعلي منذ بداية العام سجل في يونيو، فإن يوليو سجل أقل متوسط شهري لسعر الذهب خلال الفترة، عند 4088,73 دولاراً للأونصة. وبلغ أعلى سعر خلال الشهر 4215,5 دولاراً، مقابل أدنى سعر عند 3963 دولاراً، بفارق بلغ 252,5 دولاراً، بما يعادل نحو 6,37٪ من أدنى سعر.

وهنا تتضح نقطة مهمة في رحلة الذهب خلال 2026، فالمكاسب المحتملة لم تكن محصورة فقط في الفارق بين أدنى سعر سنوي عند 3955,4 دولاراً وأعلى سعر سنوي عند 5626,8 دولاراً، وإنما كانت هناك فروق سعيرية يمكن الاستفادة منها داخل كل شهر، وفقاً للمستويات التي تحرك عندها الذهب خلال الفترة.

وفي أغسطس، اتسع الفارق من جديد، بعدما سجل الذهب أعلى سعر عند 4755 دولاراً للأونصة، وأدنى سعر عند 4074 دولاراً، بينما بلغ متوسط السعر 4468,87 دولاراً، وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر خلال الشهر 681 دولاراً للأونصة، بما يعادل نحو 16,72٪ من أدنى سعر.

وخلال أول 15 يوماً من سبتمبر، بلغ أعلى سعر للذهب 4558,5 دولاراً للأونصة، مقابل أدنى سعر عند 4293 دولاراً، فيما وصل متوسط السعر إلى 4429,11 دولاراً، وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر خلال هذه الفترة 265,5 دولاراً للأونصة، بما يعادل نحو 6,18٪ من أدنى



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

خلال الشهر. وجاء يونيو ليحمل أدنى سعر للذهب منذ بداية العام عند 3955,4 دولاراً للأونصة، بينما بلغ أعلى سعر خلال الشهر 4577,3 دولاراً، وسجل متوسط السعر 4253,99 دولاراً، وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر خلال يونيو 621,9 دولاراً للأونصة، بما يعادل نحو 15,72٪ من أدنى سعر.

لكن المفارقة تظهر في شهر يوليو، فعلى الرغم من وجاء يونيو ليحمل أدنى سعر للذهب منذ بداية العام عند 3955,4 دولاراً للأونصة، بينما بلغ أعلى سعر خلال الشهر 4577,3 دولاراً، وسجل متوسط السعر 4253,99 دولاراً، وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر خلال يونيو 621,9 دولاراً للأونصة، بما يعادل نحو 15,72٪ من أدنى سعر.

السعر إلى 4578,86 دولاراً، وبلغ الفارق بين القمة والقاع داخل مارس 1309,7 دولارات للأونصة، بما يعادل نحو 31,75٪ من أدنى سعر، وهو أكبر فارق سعري شهري وفقاً للبيانات المتاحة.

وفي مايو، بلغ أعلى سعر للذهب 4783,4 دولاراً للأونصة، فيما سجل أدنى سعر 4395,6 دولاراً، وصل متوسط السعر إلى 4609,95 دولاراً، وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر 387,8 دولاراً للأونصة، بما يعادل نحو 8,82٪ من أدنى سعر

خلال الشهر 875,8 دولاراً للأونصة، بما يعادل نحو 19,80٪ من أدنى سعر، ما يعني أن حركة السعر داخل فبراير وحده حملت أيضاً فارقاً سعرياً واضحاً بين مستويات الشراء والبيع.

أما مارس، فكان صاحب أكبر فارق سعري بين أعلى وأدنى سعر خلال الشهر. فقد سجل الذهب أعلى مستوى عند 5434,1 دولاراً للأونصة، بينما بلغ أدنى سعر 4124,4 دولاراً، ووصل متوسط

السعر إلى 4578,86 دولاراً، وبلغ الفارق بين القمة والقاع داخل مارس 1309,7 دولارات للأونصة، بما يعادل نحو 30,26٪ من أدنى سعر خلال الشهر، لتكون أمام مشتري الذهب فرصة سعيرية كبيرة داخل الشهر نفسه.

وفي فبراير، بلغ أعلى سعر للذهب 5299 دولاراً للأونصة، مقابل أدنى سعر عند 4423,2 دولاراً، بينما سجل متوسط السعر 5031,88 دولاراً، وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر

للاونصة، سجله في يونيو الماضي، بفارق بلغ 1671,4 دولاراً بين أعلى وأدنى سعر، فيما بلغ متوسط سعر الذهب منذ بداية العام 4585,26 دولاراً للأونصة. وتكشف حركة المكسب شهرياً أن فرص المكسب لم تكن مرتبطة فقط بمن تمكن من الشراء عند أدنى سعر سجله المعدن منذ بداية العام، بل ظهرت فرص سعيرية داخل كل شهر، مع اختلاف حجم الفارق بين أعلى وأدنى سعر من شهر إلى آخر. وبحساب الفارق بين أعلى وأدنى سعر في كل شهر، يتضح أن بعض الفترات حملت فروقاً سعيرية تجاوزت ألف دولار للأونصة.

وبدأت الرحلة في يناير، الذي سجل خلاله الذهب أعلى سعر له منذ بداية العام عند 5626,8 دولاراً للأونصة، مقابل أدنى سعر 4319,7 دولاراً، فيما بلغ متوسط السعر خلال الشهر 4728,18 دولاراً، وبذلك بلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر خلال يناير 1307,1 دولارات للأونصة، بما يعادل نحو 30,26٪ من أدنى سعر خلال الشهر، لتكون أمام مشتري الذهب فرصة سعيرية كبيرة داخل الشهر نفسه.

وفي فبراير، بلغ أعلى سعر للذهب 5299 دولاراً للأونصة، مقابل أدنى سعر عند 4423,2 دولاراً، بينما سجل متوسط السعر 5031,88 دولاراً، وبلغ الفارق بين أعلى وأدنى سعر

علي إبراهيم

لم يكن الذهب خلال 2026 استمتعاً بيسير في اتجاه واحد، بل تحرك في نطاقات سعيرية واسعة فتحت الباب أمام فرص متفاوتة للشراء والبيع من شهر إلى آخر. فمُنذ بداية العام، قفز المعدن الأصفر إلى أعلى مستوى له عند 5626,8 دولاراً للأونصة في 29 يناير، قبل أن يهبط إلى قاع سنوي بلغ 3955,4 دولاراً في يونيو، بفارق ضخم وصل إلى 1671,4 دولاراً بين القمة والقاع، فيما استقر متوسط السعر منذ بداية العام عند 4585,26 دولاراً للأونصة. هذه التقلبات لا تكشف فقط عن أفضل توقيت للشراء عند أدنى المستويات، وإنما ترسم خريطة كاملة للفرص التي ظهرت داخل كل شهر، إذ تجاوز الفارق بين أعلى وأدنى سعر حاجز 1000 دولار للأونصة في بعض الفترات، ما يجعل السؤال الأهم للمستثمر ليس فقط: متى كان الذهب أرخص؟ وإنما أيضاً: في أي شهر كانت مساحة الحركة سعيرية الأ أكبر، وأين كانت فرص اقتناص الفارق بين القاع والقمة أكثر وضوحاً؟ تحركت أسعار الذهب منذ

بداية 2026 بين مستويات سعيرية متباينة، إذ سجل أعلى سعر له عند 5626,8 دولاراً للأونصة الواحدة في تداولات 29 يناير الماضي، بينما بلغ أدنى سعر له منذ بداية العام 3955,4 دولاراً

عن «مبادرة بركة» التي أطلقتها خلال الإغلاق المؤقت لمطار الكويت الدولي

«الجزيرة» تفوز بجائزة «IDC CIO» للتميز التكنولوجي



رئيس العمليات الكابت أمين الشمري خلال حلقة نقاشية



برافول ثومار متسلماً للجائزة

حصدت طيران الجزيرة جائزة IDC CIO للتميز التكنولوجي في الكويت عن «مبادرة بركة» العملية التشغيلية الاستثنائية واسعة النطاق التي كانت الشركة قد أطلقتها خلال الإغلاق المؤقت لمطار الكويت الدولي هذا العام بهدف الحفاظ على ربط الكويت بالعالم. وجاء اختيار طيران الجزيرة من بين مجموعة كبيرة من الشركات المنافسة من مختلف أنحاء الكويت، وذلك تقديراً لما جسدهته «مبادرة بركة» من ابتكار وقيادة وتأثير، بما في ذلك سرعة تطوير وتطبيق حلول تقنية مكنت الشركة من إدارة عملياتها في ظل ظروف تشغيلية استثنائية ومعقدة وغير مسبوقة.

وكانت «مبادرة بركة» قد بدأت في 11 مارس 2026، حيث أنشأت طيران الجزيرة مراكز تشغيل بدلية في المملكة العربية السعودية، إلى جانب ممر متكامل للنقل الجوي والبحري لربط المسافرين بالكويت. وعلى مدار فترة المبادرة، شغلت طيران الجزيرة أكثر من 1500 رحلة وسيرت أكثر من 9000 رحلة بالحافلات، ووفرت نحو 200 ألف مقعد إلى 27 وجهة عبر تشغيل 14 طائرة بجهود أكثر من 500 موظف.

وقال بارافان باسواني، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «كانت «مبادرة بركة» اختياراً استثنائياً لكوادرننا وأنظمتنا وقدرتنا على الاستجابة بسرعة ومرونة. وكانت التكنولوجيا في صميم هذه الإستجابة، حيث مكنت فرقاً من التكيف السريع مع التغيرات التشغيلية، والربط بين مواقع متعددة، واتخاذ قرارات مدروسة وفورية. وحصول طيران الجزيرة على هذه الجائزة هو تقدير نفخر به لما أظهره فريق إدارة التكنولوجيا وجميع زملائنا في طيران الجزيرة من ابتكار وإصرار وتعاون للحفاظ على ربط الكويت بالعالم. والأهم من ذلك، تؤكد هذه الجائزة على ما يمكننا تحقيقه عندما يكون الابتكار هدف واضح وتدعمه روح استثنائية من العمل الجماعي.

لعبت التكنولوجيا دوراً محورياً في تنفيذ عملية «مبادرة بركة»، حيث طورت فرق طيران الجزيرة وطبقت بسرعة مجموعة من الحلول الرقمية التي ساهمت في توفير رؤية أوضح للعمليات وتعزيز التنسيق واتخاذ القرارات بشكل فوري عبر مواقع متعددة. وشملت هذه الحلول نظام R2P لمراقبة الحافلات الذي تم تطويره خلال خمسة أيام فقط لتتبع حركة الحافلات وتنسيقها، إلى جانب لوحات متابعة تشغيلية مطورة وأدوات قائمة على البيانات لدعم فرق العمل طوال فترة المهمة.

من جانبه، قال برافول ثومار، نائب الرئيس لقطاع الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في طيران الجزيرة: «أثبتت «مبادرة بركة» ما يمكن للتكنولوجيا تحقيقه عندما ترتبط بشكل مباشر بهدف تشغيلي واضح. وهذا التكريم من IDC CIO هو تقدير لكل من ساهم في طيران

الجزيرة في توفير رؤية أوضح للعمليات وتعزيز التنسيق واتخاذ القرارات بشكل فوري عبر مواقع متعددة. وشملت هذه الحلول نظام R2P لمراقبة الحافلات الذي تم تطويره خلال خمسة أيام فقط لتتبع حركة الحافلات وتنسيقها، إلى جانب لوحات متابعة تشغيلية مطورة وأدوات قائمة على البيانات لدعم فرق العمل طوال فترة المهمة.



صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

دول العالم خلال الفترة نفسها 20,39 مليار دولار، استحوذت التحولات القادمة من دول الخليج على 17,21٪ منها، في مؤشر على الوزن الكبير للمنطقة ضمن مصادر تدفقات الأموال إلى الفلبين. وتكتسب هذه التحولات أهمية بالنسبة للاقتصاد الفلبيني، في ظل كون البلاد واحدة من أبرز الدول المصدرة للعالم عالمياً، فيما تستقطب أسواق الخليج جانباً مهماً من العمالة الفلبينية بالتزامن مع المشروعات والتوسعات الاقتصادية التي تشهدها دول المنطقة.

الفلبينية من المنطقة، إذ استحوذت دول المجلس على 96,69٪ من إجمالي التحولات القادمة من الشرق الأوسط خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، والتي بلغت 3,63 مليارات دولار. وعلى مستوى آسيا، بلغت تحويلات العمالة الفلبينية 8,33 مليارات دولار، شكلت دول الخليج منها 42,13٪، ما يعكس المكانة التي تحتلها أسواق العمل الخليجية ضمن الوجهات الرئيسية للعمالة الفلبينية.

وبلغ إجمالي تحويلات العمالة الفلبينية من مختلف

وجاءت قطر في المرتبة الثالثة بتحويلات بلغت 601,29 مليون دولار، مقارنة بـ 581,08 مليون دولار، وبنمو 3,48٪، تلتها الكويت بـ 342,13 مليون دولار ونمو 3,39٪، ثم سلطنة عمان بتحويلات بلغت 206,19 ملايين دولار مقابل 204,18 ملايين دولار وبنمو 0,98٪، فيما سجلت البحرين تحويلات بقيمة 166,59 مليون دولار مقابل 163,55 مليون دولار، بزيادة 1,86٪. وتكشف البيانات عن الثقل الكبير لدول الخليج في تدفقات تحويلات العمالة

واصلت تحويلات العمالة الفلبينية من الكويت ارتفاعها خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، لتصل إلى 342,13 مليون دولار، مقابل 330,90 مليون دولار خلال الفترة نفسها من 2025، مسجلة نمواً سنوياً بلغ 3,39٪، وفق بيانات بنك الفلبين المركزي.

وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة خليجياً من حيث قيمة التحويلات بعد السعودية والإمارات وقطر، فيما سجلت ثالث أعلى معدل نمو بين دول مجلس التعاون، بعد الإمارات التي تصدرت بمعدل نمو 3,67٪ وقطر بـ 3,48٪.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفعت تحويلات العمالة الفلبينية إلى 3,5 مليارات دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، مقارنة بـ 3,4 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بنمو سنوي بلغ 3,18٪. وتصدرت السعودية دول الخليج من حيث قيمة التحويلات بـ 1,28 مليار دولار، مقابل 1,24283 مليار دولار في الفترة المماثلة من 2025، وبنمو 3,19٪، تلتها الإمارات بتحويلات بلغت 911,13 مليون دولار، مقابل 878,91 مليون دولار، مسجلة أعلى معدل نمو خليجي عند 3,67٪.

المشروعان تطورهما شركتان تابعتان لمؤسسة البترول الكويتية

تمديد مواعيد عطاءات مشروعين نفطيين

أما المشروع الثاني، فقد تم تمديد الموعد النهائي لتقديم عطاءاته إلى 25 أكتوبر 2026، وتعلق بإنشاء مشعبات تجميع نانبة والأعمال المرتبطة بها في جنوب وشرق الكويت لصالح شركة نفط الكويت. وكان المشروع قد طرح للمناقصة في يونيو الماضي، مع تحديد 20 سبتمبر 2026 موعداً نهائياً لتقديم العطاءات.

لتقديم العطاءات الخاصة بالمشروع المعاد طرحه لتطوير مصفاة الزور، من خلال تنفيذ نظام تغذية بديل لوحدة إنتاج الهيدروجين في المصفاة. وتتولى شركة البترول الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كبيك» تطوير المشروع، فيما كان الموعد السابق لإغلاق باب تقديم العطاءات محدداً في 29 سبتمبر 2026.

قالت مجلة ميد إن مؤسسة البترول الكويتية حددت مواعيد نهائية جديدة لتقديم العطاءات الخاصة بمشروعين في القطاع النفطي، أحدهما يتعلق بتطوير مصفاة الزور، فيما يستهدف الثاني إنشاء مشعبات تجميع وأعمال مرتبطة بها في منطقة جنوب وشرق الكويت. وذكرت المجلة أنه تم تحديد 15 ديسمبر 2026 موعداً نهائياً جديداً